

رئيس برلمان مصر الجديد مولع بالحريات وحقوق الإنسان

حنفي جبالي

قاص يرفض الإقصاء وتستهو به المعارضة المنضبطة



● ميزة جبالي أنه شخصية مثزنة، لديه كاريزما خاصة تدفع من يتعامل معه إلى أن يباده الاحترام، وقد اعتاد أن يكون مستقلا عن أية مؤثرات، ولا يسمح لأي طرف بالضغط عليه.



● الحكومة ترغب في أن يكون البرلمان ظهورا سياسيا عقلانيا، وتعتقد أن تحقيق هذه المعادلة يتطلب وجود شخصية لها هبة وحضور ومصداقية على رأس البرلمان.

أحمد حافظ
كاتب مصري

● حصل انتخاب القاضي حنفي جبالي رئيس المحكمة الدستورية المصرية السابق لرئاسة مجلس النواب، جملة من المفارقات، مرزها أن الرجل لم يسبق له الانخراط في العمل السياسي، ولم يمارسه من قريب أو بعيد، وترك منصة القضاء منذ أقل من عامين، بعد مسيرة امتدت لأكثر من ثلاث وأربعين سنة، عاشها داخل السلك القضائي.

دخل جبالي محراب السياسة من بوابة حزب مستقبل وطن، الذي يصنف على أنه الظهير السياسي للحكومة، حيث ترشح في انتخابات مجلس النواب الأخيرة على رأس إحدى قوائم الانتخابية، وتم الدفع به من جانب الحزب لينايفس على رئاسة البرلمان، وفاز بأغلبية الأصوات، الثلاثاء الماضي 12 يناير الجاري، وحصل على تأييد 508 أعضاء، من إجمالي 568 يمثلون تركيبة المجلس الجديد.

اللافت أن رئيس حزب مستقبل وطن، القاضي عبدالوهاب عبدالرازق، كان رئيسا للمحكمة الدستورية العليا، قبل أن يتولى جبالي رئاسة المحكمة خلفا له، وعبدالرازق نفسه أصبح رئيسا لمجلس الشيوخ، الغرفة الثانية للبرلمان المصري مؤخرا، ما يعني أن المؤسسات التشريعية في البلاد صارتا تحت قيادة قضائية.

يرتبط استغراب البعض من الاعتماد على شخصيات قضائية في مناصب حساسة، بأن القضاء اعتادوا الاعتدال عن ممارسة العمل السياسي، ولا يريدون أن يكونوا في واجهة المشهد، فحافظوا على الصورة الذهنية الراسخة عنهم، بكونهم عناصر مستقلة، وليس من طبعهم الحزب أو التسييس، ويتمسكون بإبعاد أنفسهم عن مواضع الجدل والشبهات.

مصداقية القاضي السياسية

يبدو أن التغييرات التي تشهدها الساحة السياسية في مصر، فرضت على دوائر صناعة القرار الاعتماد بشكل أكبر على قامات قضائية لها مصداقية وتتمتع بالنزاهة والرياسة والنقل والهبة عند الشارع، ليتم الاعتماد عليها في إعادة تشكيل المشهد، بعدما أظهرت التجارب أن العناصر التي جرى الاعتماد عليها أدت دورها على نحو أضعف الشارع. وصل البرلمان السابق في تماهيه مع الحكومة إلى حد التلاحم والتعصب لأغلب قراراتها وسياساتها، لكن طريقة إدارة المجلس كانت سيئة، ووجهت سهام النقد إلى دوائر داخل السلطة لا إلى النواب أنفسهم، ما أخرج النظام وجعله متهمًا بأنه من يدبر البرلمان عن بعد، وبالتالي فإن الحكومة لا تريد تكرار سيناريوهات قديمة في أسلوب عمل المؤسسة التشريعية، كما حدث مع علي عبدالعال رئيس مجلس النواب السابق.

البرلمان المصري السابق يوصف بأنه وصل في تماهيه مع الحكومة إلى حد التعصب لأغلب قراراتها وسياساتها، لكن سهام النقد وجهت إلى دوائر داخل السلطة لا إلى النواب أنفسهم، ما أخرج النظام وجعله متهمًا بأنه يدبر البرلمان عن بعد

ميزة جبالي أنه شخصية مثزنة ومنضبط، ولديه كاريزما خاصة تدفع من يتعامل معه إلى أن يباده الاحترام، فهو اعتاد أن يكون مستقلا عن أية مؤثرات، ولا يسمح لأي طرف أن يضغط عليه أو يوجهه إلى شيء لا يقنع به، ويعرف جيدا كيف ومتى يتحدث، وبأي طريقة يوصل رسالته بشكل يرضي الجميع. الحديث عن تلك السمات يرتبط بطبيعة الشخصية التي تحتاجها دوائر صناعة القرار في القامة التي تتراس

المؤسسة التشريعية الأولى، بحيث تكون لدى الشارع قناعة راسخة بأن الرجل ليس دمية في يد السلطة تحركها متى تشاء وكيفما تشاء، باعتبار أن ثقة الناس في البرلمان وعدم التشكيك في قراراته وسلطاته الرقابية يستمدان من قاده أولا. ترغب الحكومة في أن يكون البرلمان ظهورا سياسيا عقلانيا، وتعتقد أن تحقيق هذه المعادلة يتطلب وجود شخصية لها هبة وحضور ومصداقية على رأس البرلمان، بحيث تكون مهمته رقابية

والمعارض بما يخدم المصلحة العامة. عكست أولى عباراته التي نطق بها فور اعتلاء كرسي رئاسة مجلس النواب، أنه شخص يمتلك قدرا من الدهاء السياسي، حيث استطاع أن يكسب ود كل الأطراف منذ اللحظات الأولى، فهو الذي امتدح من لم يصوتوا له قبل أن يشكر الذين رشحوه للمنصب، وقال إن الديمقراطية تفرض ذلك، بأن يكون المؤيد والمعارض في مرتبة واحدة، وكلاهما يستحق الثناء. وتطرق إلى الجهود الوطنية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في محاربة الإرهاب وحماية التنمية وفرض الاستقرار، ولم يتجاهل بطولات الأطباء في مواجهة جائحة كورونا وتعددهم بدعمهم بكل قوة، ثم تحدث عن الرئيس عبدالفتاح السيسي واصفا إياه بـ"الزعيم الذي يبني بلده رغم ظروف الوباء"، وكانت رسالته الأهم تتعلق باحترام حرية الرأي والاختلاف طالما تصب في صالح الوطن.

كان واضحا في إعلان أن البرلمان الجديد لن يكون مجرد جهة تصادق على التشريعات وتصفق للحكومة على قراراتها، بل يسار بمطالبة النواب بالرقابة على أعمال المؤسسات والهيئات والوزارات، شريطة أن تكون رقابية مثزنة تؤتي ثمارها، ولا تتألف في التهوين أو التهويل، بل تفصل بشكل من بين السلطات.

بين النواب والشيوع

بحكم ما عُرف عن جبالي طوال مشواره بالسلك القضائي، الذي بدأه في النيابة العامة منذ عام 1976، فقد اعتاد على أن يضع لنفسه دستورًا لا يحدد عنه، ومطالبته نواب المجلس بأن يكونوا رقابيين قبل أن يصبحوا تشريعيين، تعني أن مصر على موعد مع مرحلة جديدة يقوم فيها البرلمان بدور المعارضة المنضبطة التي ترضي الحكومة والشارع على حد سواء، وهذا مقبول للطرفين.

أهم صفات جبالي أنه فقيه دستوري ورجل قانون مضمزم ويدرك جيدا بأي طريقة ومضمون يمكن تمرير التشريعات دون شوائب تدفع تيارات معادية لاستثمارها في مناكفة الحكومة، حيث سبق أن اعترض القضاء على قوانين لم تكن دستورية، ورغم ذلك جرى تمريرها، ما ضاعف سخط الناس على البرلمان السابق.

بحول وجود جبالي على رأس مجلس النواب دون حدوث صدام مع مجلس الشيوخ في التصديق على التشريعات، بحكم أن رئيسي المجلسين قامتا قضائيتان شغلا من قبل رئاسة المحكمة

الدستورية، وكانا زميلين على منصة واحدة، ما يعني أن التناغم بين الطرفين سيكون مرتفعًا، بحيث تكون طريقة إخراج القوانين مثقنة.

كما أن وجود القاضي عبدالرازق، كما سبق ذكره، على رأس قيادة حزب مستقبل وطن الذي يحظى بالأغلبية البرلمانية، ويتحكم في زمام الأمور بالمجلس، سوف يريح جبالي بشكل كبير، ويجعله يدبر البرلمان بطريقة سلسة ومرنة ويدفعه إلى العمل في بيئة خالية من الصراعات والصدامات.

ولأن الناس يرتبطون بماض سيء مع البرلمان المنتهية ولايته، حيث لم يقدم أيًا من نوابه استجوابا واحدا للحكومة طوال خمس سنوات، فإن جبالي يدرك أنه سوف يكون تحت الميكروسكوب، وعليه إثبات استقلالية المجلس عن التماهي مع السلطة، وعدم خسارة تاريخه القضائي لشخصية لا تقبل الضغوط أو تعمل لطرف على حساب الآخر، أو تستخف بمطالب الشارع.

ما يعزز أن الرجل لديه قدر من الانفتاح وعدم ضيق الأفق أو اختزال الوطنية في المؤيدين فقط، أنه يقصد المواطنة ويعتبرها عنوانا للتحضر والمساواة بين الجميع، ويحترم حرية الرأي لأقصى درجة، ويمتعض من فكرة التمييز على أي أساس، ويرى أن تطبيق الدستور بشكل حرفي الضمانة الأولى لكفالة حقوق كل الأطراف.

يحمل وجود جبالي في هذا المنصب قدرا من الطمأنينة للأصوات المختلفة مع الحكومة داخل وخارج البرلمان، بحكم أنه من المؤمنين بالحق الدستوري لأي أحد في ممارسة السياسة بقوة القانون، ولا يحق لجهة ما أن تمارس أدوات تحول دون ذلك، فقط شارك في إصدار حكم بعدم دستورية قانون العزل السياسي إبان ثورة 25 يناير 2011.

وإن كان لدى الحكومة رؤية ضيقة حول قضايا حقوق الإنسان، جعلتها تتعرض لانتقادات متكررة من مؤسسات محلية ودولية، فإن جبالي لديه خبرات في هذا الملف تجعله يتعامل مع الأمر بحكمة، لا أن يقوم البرلمان بدور المؤيد للسلطة على طول الخط في هذا الشأن كما جرى من قبل.

جبالي يدخل محراب السياسة من بوابة حزب مستقبل وطن، الذي يصنف على أنه الظهير السياسي للحكومة، حيث ترشح في انتخابات مجلس النواب الأخيرة على رأس أحد قوائمه الانتخابية، لينايفس على رئاسة البرلمان ويفوز بها

جبالي هو القاضي الوحيد الذي كانت رسالة الدكتوراه الخاصة به، وهو عضو صغير في المحكمة الدستورية، عن ضرورة تعويض المتضررين من الحبس بسبب القوانين المخالفة للدستور، وقال إن الدولة مسؤولة عن تعويض كل شخص تضرر بسبب خطأ ارتكب في أي تشريع، فمادام نذب المواطن الذي يتعرض للحبس وتمت تبرئته لاحقا.

عندما تولى منصب الأمين العام لاتحاد المحاكم الدستورية العربية، الذي يضم وجهاء القضاء الدستوري في الوطن العربي، كانت أغلب أوراقه البحثية في مجال القضاء الدستوري تتعلق بالحقوق والحريات، بل إنه كان يقدمها باكتر من لغة أجنبية، فقد عاش لسنوات في بلدان غربية ليعمق معارفه القضائية واستفادات من خبراته بعض الدول العربية.

وأصدر الرجل مؤلفا خاصا عن مبادئ حماية حقوق الإنسان في الدستور المصري ودور المحكمة الدستورية في صونها وحمايتها. وبلغت جراته في التعبير عن نفسه كقاض نزيه ومستقل، أنه أعلن تأييده لإقدام البعض على إقامة دعوى مخاصمة القضاة في قوانين المرافعات، بمعنى أن يتم التشكيك فيهم ومطالبتهم بالتنحي وإتهامهم بعدم الحياد، إلى أن ثبت العكس.

اختبار عملي

يؤمن جبالي بأن القاضي النزيه والمتجرد الذي يتمسك بالحياد والمصداقية ولا يجحد عنها مصر، ويتعامل مع الكبرياء والكرامة والعزة باعتبارها من المقدسات، ولأجل هذه السمات يمكن التضحية بأي شيء، المهم أن يكون هناك اعتزاز بالنفس مع الحفاظ على السمعة وعدم الانبطاح أمام أي ضغوط أو مؤثرات تخترق العرف والتقليد الراسخ. صحيح أن هذه المبادئ قد تتكسر عند البعض أمام الاعتبارات السياسية، لكنها نادرا ما تتحطم عند قامة قضائية كانت يوما رئيسا للمحكمة الدستورية التي لا سلطان لأي سلطة عليها.

يتعامل الرئيس السيسي مع قضاة المحكمة الدستورية بخصوصية شديدة، ويضعهم في مكانة استثنائية عن باقي أعضاء الهيئات القضائية، ويثني عليهم في مناسبات تطرق فيها إلى تصديهم بشجاعة لمحاولات هدم الدولة إبان فترة حكم الإخوان، وما بعدها، وعدم تأثرهم بحصار أنصار الجماعة لمقر المحكمة بعد الحكم بحل مجلسي الشعب والشورى، في محاول لتهريب قضائتها ودفعهم إلى التراجع.

إذا كان جبالي مطالبا بوضع خطوط حمراء لأي جهة تحاول الانتقاص من مكانته وتاريخه وتحويل البرلمان إلى متحدت باسم النظام، فإن التحدي الأكبر أمامه أن يعيد ثقة الشارع المفقودة في مجلس النواب بالاشتياك مع الحكومة وتخفي نبرة الاضطاف الوطني التي يتم الترويج لها بدعوى الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتبدأ مصر عهدا جديدا من الإصلاحات السياسية التي يصعب أن تتحقق في وجود برلمان بلا أنياب.

أن يقدم على خطوات من شأنها تحريك المياه الراكدة في المشهد السياسي، واستثمار النوع الذي يتميز به البرلمان الجديد، من شباب وفتيات وكبار ونساء ومفكرين ومعارضين، أنه تولى المهمة وقد بلغ من العمر سبعين عاما، ولم يشتبك من قبل مع أي سلطة، ولم يختلط بالشارع، بل عاش منكفئا على أوراق القضايا، يقضي قرابة 90 في المئة من يومه وهو يقرا ويبحث في الدعاوى ويجهز أحكامه بشكل لا يدفع أي جهة إلى التشكيك فيها.

يظل أول اختبار تعرض له جبالي بعد اشتياكه مع السياسة، ما واجهه من تلميحات أطلقها معارضون للسلطة، بأنه اختيار رئيسا لمجلس النواب كمكافأة له على أنه حكم باحقية تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، لكن من غير المتوقع أن يتأثر الرجل بمثل هذه الضغوط، فهو الذي قال من قبل "القاضي الحق، هو الذي يتمتع بالثبات الانفعالي أمام مؤثرات الرأي العام، يسير في طريقه، كانه لا يسمع ولا يرى".

هناك شواهد تدحض فكرة مكافأته برئاسة البرلمان، أهمها أن جبالي سبق أن شارك في إصدار حكم بعدم دستورية قانون تقسيم الدوائر الانتخابية عام 2015 وكانت البلاد حينها في أمس الحاجة إلى مجلس نواب يكتمل به النظام السياسي، والأهم أن علي منصور رئيس المحكمة الدستورية الأسبق كان رئيسا للجمهورية بشكل مؤقت، وهو من أصدر القانون.

يعتز جبالي بنفسه كشخص عصامي ينتمي إلى أسرة بسيطة من جنوب مصر، ويتعامل مع الكبرياء والكرامة والعزة باعتبارها من المقدسات، ولأجل هذه السمات يمكن التضحية بأي شيء، المهم أن يكون هناك اعتزاز بالنفس مع الحفاظ على السمعة وعدم الانبطاح أمام أي ضغوط أو مؤثرات تخترق العرف والتقليد الراسخ. صحيح أن هذه المبادئ قد تتكسر عند البعض أمام الاعتبارات السياسية، لكنها نادرا ما تتحطم عند قامة قضائية كانت يوما رئيسا للمحكمة الدستورية التي لا سلطان لأي سلطة عليها.

يتعامل الرئيس السيسي مع قضاة المحكمة الدستورية بخصوصية شديدة، ويضعهم في مكانة استثنائية عن باقي أعضاء الهيئات القضائية، ويثني عليهم في مناسبات تطرق فيها إلى تصديهم بشجاعة لمحاولات هدم الدولة إبان فترة حكم الإخوان، وما بعدها، وعدم تأثرهم بحصار أنصار الجماعة لمقر المحكمة بعد الحكم بحل مجلسي الشعب والشورى، في محاول لتهريب قضائتها ودفعهم إلى التراجع.

إذا كان جبالي مطالبا بوضع خطوط حمراء لأي جهة تحاول الانتقاص من مكانته وتاريخه وتحويل البرلمان إلى متحدت باسم النظام، فإن التحدي الأكبر أمامه أن يعيد ثقة الشارع المفقودة في مجلس النواب بالاشتياك مع الحكومة وتخفي نبرة الاضطاف الوطني التي يتم الترويج لها بدعوى الحفاظ على الأمن والاستقرار، وتبدأ مصر عهدا جديدا من الإصلاحات السياسية التي يصعب أن تتحقق في وجود برلمان بلا أنياب.